المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقـريـر

"الضمانات الأمنية"

حدود الدور الألماني في أمن أوكرانيا

10-9-2025

إعداد

مي صلاح

وحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تتصدر قضية الضمانات الأمنية لأوكرانيا واجهة النقاش الأوروبي والدولي في ضوء التحولات الجيوسياسية الجارية، خاصة بعد قمة واشنطن الأخيرة التي كشفت عن فجوة واضحة بين الرؤية الأمريكية والأوروبية لمستقبل الحرب. ويطرح هذا الجدل أسئلة مركزية حول مدى استعداد ألمانيا، بصفتها القوة السياسية والاقتصادية الأبرز في أوروبا، لتحمل مسئولية أكبر في الملف الأوكراني، في ظل تحديات داخلية تعرقل توسعها العسكري، وتردد مجتمعي واسع تجاه الانخراط في مهام خارجية. ويهدف هذا التقرير إلى استعراض طبيعة الضمانات الأمنية، مواقف الأطراف المختلفة، والتحديات التي تواجه الدور الألماني في هذا السياق.

اختلاف أمريكي-أوروبي

حول مسار السلام

انتهت المناقشات التي جمعت الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» بالقادة الأوربيين وحلف شمال الأطلسي إلى جانب الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي» في واشنطن يوم 18 أغسطس 2025 بتوافق مبدئي حول أولوية إنهاء الحرب الممتدة لأكثر من ثلاث سنوات. ولكن الخلاف بينه دار حول شكل توقف الحرب بين وقف لإطلاق النار كشرط مسبق أو التوصل إلى اتفاق سلام شامل؛ حيث يتفق القادة الأوروبيون ومن بينهم المستشار الألماني «فريدريش ميرز» على أهمية وقف إطلاق النار كنقطة انطلاق أساسية ذات مصداقية لعملية التفاوض بين الجانبين، بينما يرى «ترامب» أن الأمر غير ضروري في مقابل التوصل إلى اتفاق سلام[1].

وبالنظر إلى جانب آخر من قمة واشنطن، فقد لمّح «ترامب» إلى التزام أوروبا -بشكل منفرد- بتقديم ضمانات أمنية لأوكرانيا بعد التوصل لسلام شامل، على أن يقتصر الدور الأمريكي فقط على المشاورة أو التنسيق دون التدخل في عملية نشر قوات أمريكية على الأراضي الأوكرانية، مع إمكانية تقديم دعم جوي للقوة البرية الأوروبية إذا لزم الأمر[2]، ولكن دون الإشارة إلى أي تفاصيل أخرى كتبادل المعلومات الاستخباراتية ومراقبة الحدود والأسلحة وما إلى ذلك[3].

وتثير تصريحات «ترامب» حفيظة القادة الأوروبيين الذين يرون أنه لا يمكن تقديم ضمانات أمنية لأوكرانيا بدون وجود دعم أمريكي يضمن التدخل حال تعرض القوات الأوروبية للهجوم، لكنهم مضطرون لاحترام الرغبة الأمريكية؛ نظرًا لعدم وجود خطة أوروبية أو تصور بديل للوضع الحالي. لكن تبقى المخاوف الأوروبية -وفي القلب منها الأوكرانية- قائمة حول التزام موسكو بأي اتفاق سلام، بالنظر إلى التجارب السابقة التي انتهكت روسيا خلالها اتفاقيات السلام.

الضمانات الأمنية

الأوروبية

إن المناقشات حول المشاركة الأوروبية في حفظ السلام في أوكرانيا ليست جديدة، فقد طرح القادة الأوروبيون قضية الضمانات الأمنية للنقاش مرارًا؛ حيث تم التوصل لمقترح قدمته رئيسة الوزراء الإيطالية «جورجيا ميلوني»[4] يقتضي توسيع مظلة الدفاع المشترك لحلف شمال الأطلسي لتشمل أوكرانيا دون منحها عضوية الحلف، وذلك على غرار «المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي»[5].

وهذا يعني أن القوات الأوكرانية سوف تتلقى دعمًا خارج إطار الناتو من القوات البرية لجنود دول الاتحاد الأوروبي أو دول حلف شمال الأطلسي لتأمين اتفاق السلام المحتمل، عبر خطة تتكون من ثلاثة خطوط دفاعية؛ الأول: إنشاء منطقة منزوعة السلاح، يمكن أن تقوم بدورياتها قوات حفظ سلام محايدة من دولة ثالثة أوروبية بالتنسيق مع أوكرانيا وروسيا. والثاني: هو أن تتولى قوات أوكرانية مجهزة بالسلاح الغربي ومدربة من قبل حلف شمال الأطلسي حماية الحدود، وكخط دفاع ثالث، تم اقتراح استخدام قوات الردع بقيادة الاتحاد الأوروبي، على أن تنتشر في عمق أوكرانيا بعيدًا عن خطوط المواجهة بدعم من القوات الأمريكية من الخلف[6].

وقد طرحت كل من فرنسا وبريطانيا، وهما أعضاء في «تحالف الراغبين» الذي يضم حوالي 30 دولة، فكرة إرسال قوات أوروبية لحفظ السلام تحت اسم «قوة طمأنة» بعد انتهاء الحرب؛ حيث كانت هناك خطة لنشر ما يصل إلى 30 ألف جندي على الأرض، خاصة في المطارات والبنى التحتية الرئيسية. ونظرًا لعدم اهتمام ترامب بالتدخل الأمريكي، ترددت عدة دول أوروبية، منها ألمانيا وإيطاليا، في إرسال قوات، وهو ما جعل كل من فرنسا وبريطانيا تقرران تقليص العدد إلى 10 آلاف جندي كحد أقصى[7].

وكان الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» أول المقترحين للفكرة في أوائل العام الماضي قبل انتخاب «ترامب»؛ مما أثار استنكار المستشار الألماني السابق «أولاف شولتز»، والذي تعهد حينها للألمانيين

بـأن ذلـك لـن يحـدث أبـدًا، علـى عكـس «ميرز» الـذي يسـعى حاليًـا لإعـادة ترسـيخ الـدور الألمـاني في عهـده؛ حيـث ألمـح إلى احتمـال مشـاركة قـوات ألمانيـة، ولكنـه رهـن تمريـر هـذا المـقترح بموافقـة ائتلافـه الحاكـم، إلى جانـب احتماليـة التصويـت عليـه في «البوندسـتاغ» الألمـاني[8].

ولا تـزال هنـاك مجموعـة مـن التسـاؤلات الجوهريـة التي لـم تُحسـم بعـد، أبرزهـا مـا يتعلـق بشـروط نشـر القوات الأوروبيـة في غيـاب تفويـض أممي يمنحهـا شـرعية قانونيـة دوليـة، وكيفيـة تعامـل حلـف الناتـو إذا مـا تعرضـت هـذه القـوات لهجـوم. يضـاف إلى ذلـك إشكاليـة التمويـل في ظـل الأزمـات الاقتصاديـة العميقـة التي تعصـف بالقـارة الأوروبيـة، فـضلًا عـن الرفـض الـروسي القاطـع للفكـرة[9].

وإذ يُعـد الحيـاد أحـد الأسـس الرئيسـية لعمليـات حفـظ السـلام، فـإن الـدور الأوروبي يواجـه عقبـة كـبيرة؛ إذ إن الأوروبـيين ليسـوا طرفًـا محايـدًا في النزاع، بـل يسـعون إلى إظهـار دعمهـم الواضـح لأوكرانيـا، كمـا يبقـى خطـر اسـتهداف هـذه القـوات مـن جانـب روسـيا أو عبر الطائـرات المسـيّرة قائمًـا، في وقـت لـن يكـون فيـه الناتـو مُلزَمًـا بالـرد العسـكري، خصوصًـا بعـد تصريـح ترامـب بـأن أي انتشـار أوروبي سـيتم خـارج إطـار الحلـف، وهـو مـا يعـني أن أي رد محتمـل سـيظل محـدودًا ويرتبـط فقـط بمـدى خطـورة الهجـوم[10].

«السياق التاريخي»:

ألمانيا وحفظ السلام

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الدستور الألماني يقيد بشدة مشاركة الجيش الألماني في عمليات عسكرية خارج أراضي الدولة، غيرأنّ هذا الوضع تغيّرتدريجيًا منذ تسعينيات القرن العشرين مع تزايد دورألمانيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي، فبدأت بالمشاركة في عمليات حفظ سلام ومهام عسكرية خارجية، وكانت جميع هذه المهام موضع جدل سياسي داخلي؛ نظرًا لحساسية التاريخ الألماني وتقاليد الحذر من التدخلات العسكرية الخارجية[11]. وفيما يلي جدول تفصيلي لبعض مشاركات ألمانيا العسكرية الخارجية:

الفترة الزمنية	الدولة / المنطقة	المهمة / العملية	طبيعة المشاركة	حجم القوات الألمانية (تقديري)
1995–2004	البوسنة والهرسك	قوات التنفيذ (IFOR) ثم قوات الاستقرار (SFOR) – الناتو	حفظ سلام، مراقبة اتفاق دايتون، دعم الاستقرار	نحو 4–5 آلاف جندي في الذروة
1999– حتى الآن	كوسوفو	قوة كوسوفو (KFOR) – الناتو	حفظ أمن واستقرار	حوالي 8,500 جندي عند البداية، انخفض إلى 285 حاليًا
من مارس –يوليو 2024	إستونيا– لاتفيا	القوات الجوية الألمانية كجزء من مهمة الناتو لمراقبة المجال الجوي في دول البلطيق	حماية جوية	خمس طائرات يوروفايترمع طواقمها
2022–2024	سلوفاكيا	مجموعة القتال التابعة للناتو (eVA) بقيادة جمهورية التشيك	المشاركة في أنشطة اليقظة المعززة	الاستعانة بمركبة القتال PUMA SO
2001–2021	أفغانستان (كابول– مزار شريف)	قوات المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) ثم بعثة "الدعم الحازم" – الناتو	مهام قتالية، تدريب، دعم أمني	نحو 5,000 جندي في الذروة (2009–2011)
2006– حتى الآن	لبنان	قوة الأمم المتحدة المؤقتة (اليونيفيل).	مراقبة بحرية للسواحل ومنع تهريب السلاح، تدريب البحرية اللبنانية، وصول المساعدات الإنسانية.	بين 200– 300جندي وبحّار، إضافة إلى سفن بحرية. بنهاية 2024، وصل العدد إلى 176 جنديًا.

الفترة الزمنية	الدولة / المنطقة	المهمة / العملية	طبيعة المشاركة	حجم القوات الألمانية (تقديري)
2008–2022	المحيط الهندي (قبالة الصومال).	عملية "أتالانتا" – الاتحاد الأوروبي.	مكافحة القرصنة وتأمين الملاحة.	نحو 300–400 فرد على متن فرقاطات وسفن دعم.
2013–2024	مالي.	بعثة الأمم المتحدة (MINUSMA)، بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب.	حفظ سلام، استطلاع جوي، تدريب القوات المالية.	قرابة 1,100 – 1,400 جندي.
2016–2024	النيجر	الشراكة العسكرية للاتحاد الأوروبي.	تدريب القوات الخاصة النيجيرية، توفير رحلات طبية طارئة عبر قاعدة النقل الجوي النيجيرية، احتواء العنف والاستقرار.	أعداد محدودة (عشرات إلى بضع مئات).
2015–2023	العراق / سوريا / الأردن	التحالف الدولي ضد "داعش".	استطلاع جوي بطائرات "تورنادو"، طائرات تزويد بالوقود، تدريب القوات العراقية، دعم لوجستي.	نحو 1,200 جندي في أقصى حد.
2015–2020	البحر المتوسط	عملية "صوفيا" – الاتحاد الأوروبي.	مراقبة تهريب البشر والسلاح، إنقاذ مهاجرين.	نحو 950 جندي في الذروة (مع سفن ومروحيات).
فبراير 2024 – حتى الآن	البحر الأحمر	عملية "أسبيدس" التي يقودها الاتحاد الأوروبي ردًا على هجمات مليشيا الحوثي على الملاحة الدولية في البحر الأحمر.	المشاركة في العمليات.	700 جندي، نشر الفرقاطة «هيسن حتى نهاية أبريل 2024، ومشاركة الفرقاطة «هامبورغ» بداية من يوليو لكنها توقفت لأسباب أمنية.
2022 – حتى الآن	أوكرانيا	بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب (EU-MAM UA)، بعثة الناتو لتنسيق الدعم لأوكرانيا (NSATU).	تدريب الجنود الأوكرانيين.	متوسط 1500 جندي.
2017 – حتى الآن	ليتوانيا	وحدة القتال الأمامية المعززة لحلف الناتو (eFP)، لواء الدبابات 45 المنتشر بشكل دائم منذ 2024.	رفع حالة التأهب الدفاعية ضد أي هجوم روسي محتمل.	4800 جندي و200 موظف مدني.
متفرقة	النيجر، جنوب السودان	بعثات تدريب صغيرة (الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة).	تدريب قوات محلية، دعم لوجستي.	أعداد محدودة (عشرات إلى بضع مئات).

«الضمانات الألمانية»:

التحديات وسيناريوهات المستقبل

- **انقسام داخلي**

فرغم ترحيب القادة الأوروبيين بفكرة إشراك القوات الألمانية في المهمة الأمنية الأوروبية بأوكرانيا، فإن عديدًا من السياسيين الألمان منقسمون حول ذلك؛ إذ يرفض بعضهم فكرة انتشار القوات الألمانية خارج البلاد مقابل الموافقة على تقديم ضمانات لأوكرانيا بأشكال أخرى، بما في ذلك الدعم العسكري والتدريب للقوات الأوكرانية، في حين أن هناك ردود فعل سلبية أيضًا تجاه إنفاق مليارات اليورو على المساعدات العسكرية لأوكرانيا في الوقت الذي يعاني فيه اقتصاد ألمانيا منذ بداية الحرب.

والجدير بالذكر أن المعارضين للمقترح ليسوا ببعيد عن حكومة «ميرز» الائتلافية الحالية، فقد صرح وزير الخارجية الألماني «يوهان فادفول» من حزب «CDU» لإذاعة «تايبل توداي» الألمانية[12] بأن نشر قوات أمنية ألمانية في أوكرانيا من شأنه أن يرهق الجيش الذي لديه بالفعل قوات متمركزة في ليتوانيا لحماية الجناح الشرقي من العدوان الروسي المحتمل، لكنه تراجع عن تلك التصريحات لاحقًا بالتأكيد على ألمانيا أن تتحمل مسئوليات قيادية، ولكن دون توضيح لشكل تلك المسئوليات[13].

كما يرى «مايكل كريتشمر»[14]، حاكم ولاية ساكسونيا الشرقية، والذي يلعب دورًا معارضًا قويًا في الحزب الديمقراطي المسيحي الذي ينتمي إليه «ميرز»، أن القوات المسلحة تفتقر إلى الموارد اللازمة لضمان أمن أوكرانيا خاصة إذا قررت الولايات المتحدة الانسحاب من المشهد. في حين حذر «لارس كلينجبيل»[15]، وزير المالية وزعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي «SPD»، الحكومة من أي خطوات متسرعة في هذا الأمر. بينما يرى آخرون مقربون من ميرز أن النقاش سابق لأوانه؛ نظرًا لعدم وجود أي مؤشر على قرب التوصل إلى اتفاق سلام.

وعلى صعيد الأحزاب المعارضة، يرفض الحزب اليساري «SPA» بقيادة «يان فان أكين» إرسال قوات ألمانية، مقترحًا تشكيل قوات حفظ سلام أممية قوامها بين 30 إلى 40 ألف جندي كضمانة أمنية لأوكرانيا بمشاركة «الصين» التي تتمتع بعلاقات قوية مع روسيا[16]. بينما يرفض حزب «البديل من أجل ألمانيا «AfD» اليميني المتشدد المقرب من موسكو المقترح، ويرى أن إرسال جنود ألمان إلى أوكرانيا من شأنه زيادة التصعيد ضد روسيا، مطالبًا بسرعة المصالحة مع روسيا بدلًا من المواجهة المستمرة والاكتفاء بالخسائر التي طالت ألمانيا جراء تلك الحرب التي أرهقت القارة الأوروبية[17]، كما يشارك حزب العمال الاشتراكي «BSW» في الرفض أيضًا.

أما الناخبون الألمان فلديهم شكوك واسعة حول مقترح إرسال الجنود إلى أوكرانيا، خشية تعرض القوات للخطر وانطلاقًا من عدم الرغبة في تحويل القوات العسكرية بعيدًا عن الحدود الألمانية. فوفقًا لاستطلاع أجرته شركة Civey ونقلته صحيفة Tagesspiegel[18]، فإن 51% من الألمان يعارضون مشاركة ألمانيا في مهمة سلام بأوكرانيا، في حين يرى 36% فقط أن ذلك سيكون القرار الصحيح، بينما لم يحسم 13% موقفهم[19]. كما أظهر استطلاع رأي آخر أجراه معهد Forsa أن 49% من الألمان يؤيدون إرسال قوات ألمانية، بينما عارض ذلك 45%، ولم يحسم 7% موقفهم. ومع هذا الانقسام، لا يمكن لألمانيا اتخاذ قرار بإرسال القوات إلا بعد موافقة البرلمان؛ مما يشكل تحديًا أمام حكومة ميرز التي تتمتع بأغلبية ضئيلة نسبيًا.

ومع ذلك، يبقى الموقف الألماني إزاء أي انتشار عسكري بالخارج مرهونًا إلى حد كبير بالموقف الأمريكي؛ إذ إن إقناع الرأي العام الألماني يظل صعبًا من دون ضمانات واضحة من واشنطن، ويعود ذلك إلى الاعتماد الأوروبي والألماني على القدرات الأمريكية المتفوقة في مجالات اللوجستيات والاستخبارات والأمن السيبراني والصواريخ الدقيقة بعيدة المدى، وبالتالي فإن انسحاب واشنطن من المشهد سيكون له تداعيات واسعة من شأنها أن تكشف عن محدودية الدور الألماني في ملء فراغ هائل يفوق الإمكانيات الحالية.

• القدرة العددية للجيش

حفزت الحرب الروسية الأوكرانية –ومن بعدها الرغبة الأوروبية بتقليل التبعية للولايات المتحدة الأمريكية– فكرة تطوير القدرات العسكرية للجيوش الأوروبية. وفي ألمانيا، وبعد سنوات من التحفظ

بشأن نشر قوات ألمانية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن بعدها الحرب الباردة عام 1994، تسعى الإدارة الألمانية الجديدة إلى بناء الجيش بشكل قياسي، استعدادًا لأي مواجهة مستقبلية [20]. ووفقًا لبيانات البنك الدولي، حققت ألمانيا بالفعل هدف حلف شمال الأطلسي (الناتو) للإنفاق الدفاعي البالغ 2% من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل عام 2024، وذلك لأول مرة منذ عام 1991 [21]، و2.4% في عام 2025، وسط تعهدات بزيادة الميزانية العسكرية إلى 3.5% بحلول عام 2029 [22].

وبالاستناد إلى ورقة بحثية صادرة عن «المعهد الألماني للشئون الدولية والأمنية» [23]، يبدو أن الهدف الرئيسي من نشر قوات أوروبية وألمانية في أوكرانيا لا ينحصر فقط في الدفاع عنها في حالة العدوان، بل من أجل تشكيل قوة ردع في مواجهة روسيا تحول دون تفكيرها في الهجوم، وهذا الأمر سيتطلب نشر عدد كبير من القوات قد يصل إلى 150 ألف جندي على الحدود الأوكرانية الروسية؛ مما يعني أنه سيتعين على ألمانيا زيادة عدد القوات، إلى جانب سحب القوات الألمانية المنتشرة في ليتوانيا والتي تضم 5 آلاف جندي ضمن الخطط الحالية لحلف شمال الأطلسي في إطار تعزيز الجناح الشرقي للحلف [24]، مع الأخذ في الاعتبار عاملًا مهمًا وهو أن الجنود الأوروبيين لا يتمتعون بالخبرة نفسها لنظرائهم الروس المنخرطين في معارك فعلية لأكثر من

ثلاث سنوات. وبالنظر إلى مقدرات الجيش الألماني «البوندسفير» الحالية، فعلى الرغم من التوسع الكبير في الإنفاق العسكري والجهود المكثفة لتعزيز القوة العسكرية، فإن ألمانيا تواجه صعوبة في تجنيد وتدريب جنود مؤهلين للقتال بعد أن أنهت برنامج الخدمة العسكرية الإلزامية في 2011، ليظل عدد قواتها مستقرًا عند نحو 182 ألف جندي، وهو ما يتعارض مع حملة التجنيد المكثفة التي تستهدف زيادة قوام الجيش الألماني إلى 203 آلاف جندي بحلول عام 2031، ومن ثم إلى 260 ألف جندي خلال فترة ثلاثينيات القرن الحالي، وفقًا للمراجعة الحكومية السنوية لحالة الجيش[25].

ولهذا تراهن ألمانيا على المتطوعين لإصلاح الفجوة العددية بالجيش؛ حيث يوافق الناخبون الألمان على أهمية بناء القدرات العسكرية للجيش الألماني على الرغم من أن هناك ترددًا كبيرًا في عملية التطوع للخدمة في القوات المسلحة، ويبدو أن هذا الأمر أحد أبرز الأولويات لدى وزارة الدفاع الألمانية، والتي أقرت مشروع قانون «الخدمة العسكرية التطوعية»[26] [27] لإعادة تقديم نظام الخدمة العسكرية القائمة على الإرادة الحرة، وبموجبه سيتم فرز الأنسب للخدمة من بين الشباب فوق الـ 18 عامًا وإقناعهم بالانضمام التطوعي قبل خيار التجنيد الإجباري حال اقتراب أي خطر هجومي محتمل[28].

ولكن إذا لم تنجح الخطة السابقة في تحفيز مزيد من الشباب بشكل كبير على التطوع في القوات المسلحة في المستقبل القريب، فإن الجيش الألماني سوف يفتقر إلى العدد اللازم من الجنود النشطين والاحتياط المدربين؛ مما يُعرّض قدرة ألمانيا الدفاعية للخطر، سواءً على صعيد الدفاع الوطني أو الدفاع الجماعي ضمن حلف الناتو.

• القدرات العسكرية

على الرغم من الصندوق الخاص بقيمة 100 مليار يورو الذي أقرّه المستشار الألماني «أولاف شولتز» وحكومته بعد الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا عام 2022، فلا يزال الجيش الألماني يفتقر إلى الأدوات اللازمة لخوض حرب حديثة؛ إذ تُعيق المعدات القديمة ونقص الذخائر والأسلحة التي قُدمت لأوكرانيا قدرته القتالية؛ الأمر الذي يزيد من حاجة الجيش إلى مركبات قتالية مشاة مُحدثة، وسفن حربية بحرية، ودفاع صاروخي، ومزيد من الطائرات المُسيّرة القتالية، من بين أنظمة أسلحة أخرى.

وهو ما استدعى الحاجة للتخلص من البيروقراطية والتحرك نحو إعفاء الإنفاق الدفاعي فوق نسبة الـ 1% من الناتج المحلي الإجمالي من قيود نظام كبح الديون الألماني[29]، والذي يحد من عجز الموازنة الهيكلي إلى 0.35% من الناتج الاقتصادي، باستثناء حالات الطوارئ، وهو تحول جذري عن سياسة التقشف المالي السابقة التي كانت تهدف إلى تزويد الجيش الألماني بالتمويل الذي يحتاجه على المدى الطويل، هذا إلى جانب تنقيح القانون الخاص بتسريع مشتريات الجيش الألماني «BwBBG» لتلبية الاحتياجات المطلوبة[30].

كما تُعدّ البنية التحتية العسكرية من أبرز التحديات، فالثكنات الألمانية تشهد حالة من التردي؛ حيث تتراكم الصيانة والتحديثات بقيمة 67 مليار يورو. وعلى الرغم من ارتفاع الاستثمار في تحديث القواعد العسكرية من 1.25 مليار يورو عام 2023 إلى 1.6 مليار يورو عام 2024، فإن وتيرة النمو لا تزال بطيئة؛ لذا حاول «ميرز» تمرير مقترح ينص على إنشاء صندوق خاص آخر بقيمة 500 مليار يورو لتمويل مشاريع البنية الأساسية خارج إنفاق الميزانية على مدى العقد المقبل، إلى جانب إنفاق ما يصل إلى 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي على «البنية التحتية المجاورة للدفاع»، بما في ذلك ممرات النقل ومشاريع التنقل الاستراتيجية[31].

• سيناريوهات مستقبلية

بافتراض موافقة روسيا على أن تقدم أوروبا ضمانات أمنية لأوكرانيا، وموافقة الرأي العام الألماني على نشر القوات خارج البلاد، فهناك ثلاثة سيناريوهات محتملة لشكل الانخراط الألماني في مهمة تأمين السلام؛ الأول – والأكثر ترجيحًا –: وهو أن تشارك ألمانيا إلى جانب القوات الأوروبية بدعم أمريكي محدود، مع تركيز العبء الميداني على القوات الأوروبية؛ مما سيمنح ألمانيا هامشًا أوسع للتحرك، لكنه يظل مرهونًا باستعداد واشنطن للتدخل عند الضرورة.

السيناريو الثاني: يقتضي المشاركة الأوروبية المستقلة دون دعم أمريكي، وحينها ستجد ألمانيا نفسها أمام ضغط مضاعف لقيادة أي بعثة حفظ سلام أوروبية، وقد يؤدي ضعف القدرات العسكرية والقيود الداخلية إلى إضعاف الدور الألماني ما لم يتم تسريع إصلاحات الجيش والبنية التحتية الدفاعية، إلى جانب بناء تحالف أوروبي أكثر صلابة.

السيناريو الأخير: يتعلق بمشاركة ألمانيا ضمن بعثة أممية، وهذا الخيار من شأنه أن يتجاوز الانقسامات الأوروبية والرفض الروسي، من خلال نشر قوة حفظ سلام بتفويض من مجلس الأمن، وبمشاركة دول غير أوروبية، مثل كندا أو اليابان وربما الصين، وفي هذا السياق يمكن لألمانيا أن تلعب دورًا محوريًا عبر توفير الدعم اللوجستي والمالي، بدلًا من القيادة العسكرية المباشرة.

وختامًا، تكشف قضية الضمانات الأمنية الألمانية لأوكرانيا عن مأزق أوروبي مزدوج؛ فمن جهة، هناك إدراك متنام بضرورة تحمل مسئولية أمنية مستقلة بعيدًا عن المظلة الأمريكية؛ ومن جهة أخرى، تواجه ألمانيا كقوة أوروبية كبرى قيودًا داخلية وهيكلية تحدّ من قدرتها على لعب هذا الدور بالزخم المطلوب حتى الآن. ويبدو أن نجاح أي مبادرة أوروبية لتأمين أوكرانيا لن يتحقق إلا بوجود مقاربة جماعية تتكامل فيها القدرات العسكرية مع غطاء سياسي ودبلوماسي واسع، إلى جانب حاجة ألمانيا إلى معالجة ثغراتها الداخلية، وإلا ستظل الضمانات الأمنية الأوروبية المقترحة مجرد تعهدات سياسية لا ترقى إلى مستوى الردع الفعلي أمام التهديد الروسي.

المراجع

1. ‘After meeting Putin, Trump changes his position on the need for a ceasefire’, NPR, 17 Aug 2025, https://www.npr.org/202517/08//g-s1183183-/putin-trump-ceasefire
2. ‘U.S. Is Prepared to Use Air Power to Support Planned European Force in Ukraine’, The Wall Street Journal, 19 Aug 2025, https://www.wsj.com/world/ukraine-us-security-guarantees-b87d2091
3. ‘Trump reveals details of Zelenskyy meeting, teases next move with Putin, Fox News channel on YouTube, 19 Aug 2025, https://www.youtube.com/watch?v=kKnpQpKI-oE
4. ‘Remarks by President Meloni before the meeting with President Trump, President Zelensky and European leaders’, Italian Government Presidency of the Council of Ministers, 18 Aug 2025, https://www.governo.it/en/articolo/remarks-president-meloni-meeting-president-trump-president-zelensky-and-european-leaders
5. ‘Kyiv seeks more information about Meloni proposal for security guarantees’, Reuters, 7 March 2025, https://www.reuters.com/world/europe/kyiv-seeks-more-information-about-meloni-proposal-security-guarantees-202507-03-/
6. ‘US offers air and intelligence support to postwar force in Ukraine’, Financial Times, 26 Aug 2025, https://www.ft.com/content/66ec25a04-af8467-f-9fbe-cf42de890a7e
7. ‘Trump Wants European Troops in Ukraine. Europe’s Voters Aren’t Convinced’, The Wall Street Journal, 26 Aug 2025, https://www.wsj.com/world/europe/ukraine-europe-troops-voter-opposition-e462d6f3
8. ‘In Case of a Peace Deal, Germans Debate Stationing Soldiers in Ukraine’, The New York Times, 26 Aug 2025, https://www.nytimes.com/202526/08//world/europe/germany-ukraine-russia-peace-troops.html
9. ‘Lavrov Spells Out Russia›s Key Condition for Ukraine Security Guarantee’, NewsWeek, 20 Aug 2025, https://www.newsweek.com/russia-ukraine-war-security-guarantee-lavrov-2116205
10. ‘What could European troop deployment in Ukraine look like?’, DW, 22 Aug 2025, https://www.dw.com/en/what-could-european-troop-deployment-in-ukraine-look-like/a-73735953
11. ‘Peacekeeping in transition’, Deutschland, 16 Sep 2024, https://www.deutschland.de/en/topic/politics/peacekeeping-germanys-involvement-in-un-peace-missions
12. ‘Wie nah ist ein Frieden in der Ukraine, Herr Wadephul?’, Table Today channel on Spotify, 18 Aug 2025, https://open.spotify.com/episode/onGfnKhwCIXzy79mf5u2rC
13. ‘Will German Foreign Policy Ever Change Its Spots?’, Internationale Politik Quarterly, 22 Aug 2025, https://ip-quarterly.com/en/will-german-foreign-policy-ever-change-its-spots
14. Michael Kretschmer Statement on X, 20 Aug 2025, https://x.com/MPKretschmer/status/1958094274446160377
15. Bundesministerium der Finanzen Statement on X, 25 Aug 2025, https://x.com/BMF_Bund/status/1959852144699302138
16. ‘What’s Die Linke’s Take on Foreign Policy, Mr Van Aken?’, Weltunordnung, the Rosa Luxemburg Foundation’s new German-language podcast on international politics, 20 Aug 2025, https://www.rosalux.de/en/news/id/53677/whats-die-linkes-take-on-foreign-policy-mr-van-aken
17. Alice Weidel Statement on X, 22 Aug 2025, https://x.com/Alice_Weidel/status/1958804621696139478
18. ‘Umfrage zu deutschen Soldaten in der Ukraine: Knappe Mehrheit befürwortet Beteiligung an Friedenstruppe’, Tagesspiegel, 18 Feb 2025, https://www.tagesspiegel.de/politik/umfrage-zu-deutschen-soldaten-in-der-ukraine-knappe-mehrheit-befurwortet-beteiligung-an-friedenstruppe-13223413.html
19. ‘Survey: 51% of Germans against peacekeeping deployment to Ukraine, 36% in favour’, Ukrinform, 23 Aug 2025, https://www.ukrinform.net/rubric-polytics/4028830-survey-51-of-germans-against-peacekeeping-deployment-to-ukraine-36-in-favor.html
20. ‘Bundeswehr der Zeitenwende: Kriegstüchtig sein, um abschrecken zu können’, Bündnisministerium der Verteidigung, 4 April 2024, https://www.bmvg.de/de/aktuelles/bundeswehr-der-zeitenwende-kriegstuechtig-sein-um-abzuschrecken-5765386
21. Germany Military expenditure (% of GDP), World Bank, https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS
22. ‘Germany pledges to hit 3.5 percent defence spending target by 2029 ‘, Politico, 21 April 2025, https://www.politico.eu/article/germany-pledges-to-hit-35--percent-defense-spending-target-by-2029/

23. 'Models for upholding a potential ceasefire in Ukraine', Research Division International Security, 2 Feb 2025, https://www.swp-berlin.org/publications/products/arbeitspapiere/Working_Paper_FG03_2025_C_Major_A_Kleemann_EN_Version.pdf

24. 'Brigade Litauen: Stationierung und Einsatz sind vom Grundgesetz gedeckt', Bündnisministerium der Verteidigung, 18 July 2025, https://www.bmvg.de/de/aktuelles/rechtlicher-rahmen-fuer-den-einsatz-der-brigade-litauen-5976830

25. 'Jahresbericht 2024 der Wehrbeauftragten', Deutscher Bundestag, 11 Mar 2025, https://www.bundestag.de/resource/blob/1093826/annual_report_2024_66th_report.pdf

26. 'German cabinet passes bill for voluntary military service', Reuters, 27 Aug 2025, https://www.reuters.com/business/aerospace-defense/german-cabinet-passes-bill-voluntary-military-service-202527-08-/

27. 'Neuer Wehrdienst – Regierung schafft rechtliche Grundlage', Bündnisministerium der Verteidigung, 27 Aug 2025, https://www.bmvg.de/de/neuer-wehrdienst

28. 'Germany bets on volunteers to fix a hollowed-out army — but will it work?', Politico, 21 April 2025, https://www.politico.eu/article/germany-volunteer-fix-army/

29. 'German parliament passes historic spending reforms', Politico, 18 March 2025, https://www.politico.eu/article/germany-parliament-spending-reforms-defense-military-infrastructure-friedrich-merz/

30. 'Bundeswehr Beschaffung: Neues Gesetz stärkt Verteidigungsfähigkeit', Bündnisministerium der Verteidigung, 27 July, 2025, https://www.bmvg.de/de/beschaffung-neues-gesetz-staerkt-verteidigungsfaehigkeit

31. 'Germany›s Merz proposes massive increase in defence, infrastructure spending', France24, 5 Mar 2025, https://www.france24.com/en/live-news/20250304-germany-s-merz-vows-billions-for-defence-economy

لمزيد من القراءة
يمكنكم زيارة مكتبة المركز
مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية